

دور الضريبة في المحافظة على صحة الإنسان

د. خيري ابراهيم مراد / جامعة دهوك

الملخص

لم تعد الضريبة كما كانت في ظل المالية التقليدية مجرد آداة مالية لتحقيق وفرة مالية (إيرادات) للدولة ، بل أصبحت آداة من أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة من خلالها تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية ، ومنها الهدف الصحي ، وبعد المحافظة على صحة الإنسان من أوضح صوره .

ان هذا الهدف يدخل ضمن الأهداف الاجتماعية التي تتبعها السياسة الضريبية وهذا يظهره الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ عندما ينص في المادة (٣٠) منه على الضمان الصحي لكل فرد ، وكذلك النصوص الضريبية التي تفرض الضريبة على السلع والأشياء التي تسبب ضرراً بصحة الإنسان كالضريبة على التبغ والضريبة على المشروبات الكحولية والضريبة على مشتقات النفط (الوقود) الذي يسبب ضرراً أيضاً على البيئة .

ومن خلال هذا البحث سوف نظهر كيف أن الضريبة على الأشياء المسببة للسمنة (البدانة) تحقق الهدف المرجو منها وهو المحافظة على صحة الإنسان .

ولذلك ظهر لنا مشكلة البحث بان النظام الضريبي العراقي يخلو من مثل هكذا ضريبة ، كما تظهر اشكالية اخرى تتمثل بانه هل تستطيع الضريبة على السلع والمشروبات المسببة للسمنة بان تحد منها او الاقل نقل من الامراض التي هي نتاج ذلك . وهنا نطرح التساؤل المشروع التالي ، هل تستطيع الضريبة (ضريبة البدانة مثلاً) لوحدها ضمن البيئة الضريبية (النظام الضريبي) ان تصل الى الغاية المبتغاة منها (الهدف) وهي المحافظة على صحة الإنسان .

الكلمات الدالة : النظام الضريبي ، صحة الإنسان ، ضرائب السمنة والبدانة ، السياسة المالية ، الأغذية الصحية وغير الصحية ، السلع والمشروبات المسببة للبدانة ، النظام الضريبي ، الهدف الضريبي .

المقدمة

إن المحافظة على صحة الإنسان غاية او هدف تسعى إلى تحقيقها الدولة من خلال أدوات بيدها ومن هذه الأدوات هي السياسة الضريبية ضمن السياسة المالية لها ، لأن الإنسان غاية القانون ومحوره وهو عضو الجماعة السياسية (الدولة) بل انه هو الذي يمثلها باعتبارها شخصاً اعتباراً (افتراضياً غير حقيقي). ولذلك لا تستطيع القول ان القانون بعيد عنه بل نتاج حاجة لتنظيم حياته وعلاقاته مع غيره .

ان فكرة الضريبة على المشروبات والأغذية المسببة للبدانة حاجة ملحة ومامسة للوصول بذلك الغرض وهو المحافظة على صحة الإنسان .

وقد ظهرت في ادبيات الفكر المالي عدة اراء تناولت ذلك وعلى راسهم الفقيه الاقتصادي الانجليزي (بيجو) والذي قدم نظرية لفرض ضريبة خاصة على السلع والخدمات التي لا تعكس اسعارها التكلفة الاجتماعية الحقيقة لاستهلاكها ، ومن امثلة ذلك ما اقترحه (بيجو) من فرض ضرائب على السجائر والكحول والابتعاثات البينية^(١) .

أما رائد ضرائب الغذاء الحديثة الخبير الدولي في السمنة من جامعة بيل الاستاذ (Brownell Kelly) والذي لاحظ في التسعينيات من القرن الماضي ، ان الأغذية العالية الدهون والقليلة في قيمتها الغذائية هي الارخص في الاسواق ، ولذلك اقترح فرض ضريبة على هذه الاطعمة ، وكان الاساس في هذا الاجراء المالي ليس فقط التعويض عن اخفاق السوق ، ولكن ايضاً جمع المصادر المالية للاستثمار في برامج التغذية^(٢) .

وفي عام ٢٠٠٤ اوجبت منظمة الصحة العالمية وعند تبنيها للاستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والأنشطة البدنية والصحية باستخدام السياسة المالية من خلال فرض الضرائب او تقدير الاعانات او التسuir المباشر للتاثير على اختيارات السكان في تناول الغذاء الصحي^(٣) .

لقد بدأت الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية للحد من السمنة في الانتشار في اوروبا ، ابتداءً من الدنمارك في تشرين الاول ٢٠١١ والتي فرضت ضريبة الدهون (Fat Tax) والتي تستهدف المنتجات والاطعمة المحتوية على الدهون ، وتبع الدنمارك في تبني ضرائب الغذاء دولة المجر (هنغاريا) والتي فرضت في ايلول من عام ٢٠١١ ضريبة على المنتجات ذات المستويات العالية من السكر وتلك المشبعة بالدهون والاملاح ، وفي عام ٢٠١٢ قدمت فرنسا ضريبة على المشروبات المحلاة بالسكر ، وهناك نقاشات لفرض ضريبة مماثلة في فلندا ، كما اصدرت المكسيك في تشرين الثاني من عام ٢٠١٣ ضريبة على الاطعمة ذات السعرات الحرارية العالية بما في ذلك رقائق البطاطا (الشيبس) وربطة الفول السوداني ، كما وزادت المكسيك الضريبة المقررة على المشروبات الغازية لتصبح اول دولة في اميركا اللاتينية تبني الضريبة كأحد سياسيات الحد من السمنة وبالتالي المحافظة على صحة الإنسان من خلال فرض الضرائب على الاغذية والمشروبات المسببة للامراض^(٤) .

لقد قصدت من هذه المقدمة التاريخية ، ان ابين ان فكرة استخدام الضرائب كاحد ادوات السياسة المالية للمحافظة على صحة الانسان موجودة عالميا وكانت محل نقاشات معمقة بين مؤيد ورافض ، كما ان لها تطبيقات في التشريعات الضريبية المختلفة . ولكن المدقق في بحوث وكتابات الفقهاء وعلماء الاقتصاد والسياسة والقانون في عالمنا العربي يستطيع ان يخلص الى ان هذه الفكرة لم تطرح الا من خلال مقالات محدودة ومشورة على شبكة الانترنت . وهذا احد الاسباب التي دفعتي لكتابة هذا البحث .

ان اشكالية البحث تمثل في انه هل نحتاج الى قانون ضريبي يستطيع من الحفاظ على صحة الانسان من خلال سياسة ضريبية محددة تتمثل بفرض ضريبة خاصة على اغذية ومشروبات تسبب البدانة والامراض الناتجة منها هذا من جانب ، ومن جانب اخر تشجع العوامل المساعدة على توفير مناخ صحي ملائم من خلال سياسة الحواجز الضريبية للاشیاء الصحية كالاغذية والمشروبات التي لا تسبب امراض او البدانة ، كاعفاء الخضار والفواكه من الاصحاء الضريبي او الادوية التي تحد او تعالج امراض السمنة كمرض السكري مثلا وهكذا .

على اية حال يجب التسليم ان فرض الضريبة لوحدها لا يحد من السمنة كعامل من عوامل المحافظة على صحة الانسان ، وانما لابد من تضاقر عوامل اخرى او سياسة ضريبية اكثر نجاعة (واضحة) تستهدف المحافظة على صحة الانسان ، كأن تهدف من خلال تشجيعه على النشاط المدنى ، وهناك عوامل ثانوية اخرى تحافظ على صحة الانسان ، مثل النشاط المدنى (الرياضية) ، حظر الاغذية والمشروبات المسببة للبدانة في المدارس والجامعات .

وللاجابة على اشكالية هذه الدراسة أرتاريت ان اقسم بحثي هذا الى ثلاثة مباحث وعلى النحو التالي :
المبحث الاول : النظام الضريبي وعلاقته في المحافظة على صحة الانسان .

المبحث الثاني : مبررات التدخل الضريبي في المحافظة على صحة الانسان

المبحث الثالث : ضرائب الغذاء والمشروبات وعلاقتها في المحافظة على صحة الانسان (صور الضريبة والعواقب).

Abstract

The preservation of human health is very or the goal of trying to achieve the state through the tools in hand and these tools are the tax policy within the fiscal policy to her, because human law is very centered by a member of the political community (state), but he is the one who posed as a people, as (by default is real). Therefore we cannot say that the law, but by far the result of the need to organize his life and his relations with others. The idea of a tax on beverages and foods that cause obesity and an urgent need desperately to reach for that purpose, which was preserving human health. Taxes have begun as a fiscal policy tool to curb obesity is spreading in Europe, starting from Denmark in October 2011, which imposed a fat tax (Fat Tax) and targeting products and foods containing fat, followed by Denmark in the adoption of food taxes the State of Hungary (Hungary), which imposed in September of 2011 a tax on products with high levels of thanks and those in saturated fat and salt, and in 2012 France introduced a tax on sugar-sweetened beverages, and there are discussions to impose a similar tax in Finland.

The problematic research is that do we need to tax law can be maintained on humans through Specific tax policy to impose a special on food and drinks cause obesity and diseases such the one hand, and by the last tax encourage factors helping to provide an appropriate healthy environment through incentives policy health tax of things such as food and beverages that do not cause disease or obesity, exempting vegetables and fruits of the tax subjugation or medications that reduce or deal with obesity, such as diabetes, for example, disease and so on.

In any case, it should be recognized that the imposition of the tax alone does not limit obesity as a factor of the preservation of human health factors, but must be combined with other factors or a more efficient tax policy (clear) aimed at maintaining human health, as if designed by encouraging the activity civil, and there are other secondary factors that maintain human health, for example, civil activity (sports), food and drinks that cause obesity in schools and universities ban.

المبحث الأول

النظام الضريبي والأهداف الصحية

لم تعد من اهداف السياسة المالية في الفكر المالي الحديث مجرد الحصول على الإيرادات بصورة محايدة لتغطية النفقات وبمعزل عن مراعاة ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل أصبحت تهدف إلى ترتيب تأثيرات مقصودة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، ومن هنا فإن الضريبة باعتبارها إداة من أدوات السياسة المالية أصبحت تستهدف تحقيق تلك التأثيرات. ومن هذه التأثيرات تحقيق غاية أو هدف اجتماعي وكذلك صحي وهو الغاية التي نسعى إليها في هذه الدراسة.

ورب سائل يسأل ، هل تستطيع الضريبة او النظام الضريبي ان تحافظ على صحة الانسان أي تحقق غاية صحية؟. ان الاجابة على على التساؤل سوف تكشف لنا من خلال المطالب التالية في هذا المبحث من هذه الدراسة

المطلب الأول : ماهية النظام الضريبي

يراد به مجموعة الضرائب المطبقة في إطار معين من استخدام الفن المالي في مجتمع معين وفي لحظة معينة بما يحتويه من قواعد قانونية وفنية للضرائب فضلاً عن العناصر الأيديولوجية والمقومات الاقتصادية والإدارية التي تتفاعل معها تلك القواعد . من الطبيعي جداً أن نعرف أن هناك جدل واسع وكبير حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي بين الأفكار الاقتصادية المختلفة ومنها الفكر التقليدي والفكر الحديث^(١).

ان الفكر التقليدي بحِيادِيَّةِ الدُّولَةِ وَعَدْمِ تَدْخِلِهَا فِي النَّشَاطِ الْإِقْتَصَادِيِّ أَيْ أَنَّهُ كَانَ الْاعْتِمَادُ عَلَىِ الْضَّرِبَةِ ضَعِيفٌ لِعدَمِ حَاجَةِ الدُّولَةِ إِلَىِ اِيرَادَاتِ كَبِيرَةٍ وَأَيْضًا لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَدْخُلَ فِي إِعادَةِ تَوزِيعِ الثَّروَاتِ وَالدُّخُولِ بَيْنِ الْأَفْرَادِ وَكَانَتِ الْقَوَاعِدُ الَّتِي تَحْكُمُ النَّظَامَ الضَّرِبَيِّيَّ هِيَ:

* العدالة أمام الضريبة.

اما الفكر الحديث بقيادة العالم (جون مايمدر كينز) فرأى مع تكرار الأزمات الاقتصادية من كساد وبطالة وحدوث أضرار بين الحربين العالميتين كان ولا بد من تدخل الدولة بسياسات مالية واستخدمت في ذلك الضرائب فزاد الاهتمام بالنظام الضريبي وخاصة أنه بدأت تتدخل في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية وهذا زادت القواعد التي كانت تحكم النظام الضريبي إلى:

* وفرة الحصيلة.

* العدالة أمام الضريبة.

* تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الدخل^(٢).

وهنا لابد أن نوضح كيف أن النظام الضريبي لأي دولة يتتأثر بمدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فحين كانت الدولة حيادية كان النظام الضريبي ضعيف وحينما زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي زاد الاعتماد على الضرائب وتطور النظام الضريبي وأصبح أقوى وأكثر أهمية من الوقت السابق.

اما أهداف النظام الضريبي ، فختلف أهداف النظام الضريبي وفقاً لتبني النظم الاقتصادية وأيضاً وفقاً لمرحلة النطور الاقتصادي التي يمر بها المجتمع.

أ- اختلاف أهداف النظام الضريبي وفقاً لتبني النظم الاقتصادي:

هناك ثلاثة نظم اقتصادية وهي:

النظام الرأسمالي: وفيه تقل الاهمية بالنسبة للقطاع العام ويقل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتسيطر القرارات الفردية للأفراد على توجيه الإنتاج فيما يعرف بمبدأ سيادة المستهلك.

النظام الاشتراكي: وفيه تزيد الأهمية بالنسبة للقطاع العام وتكون القرارات الاقتصادية صادرة من الدولة وأجهزة التخطيط المركزي وتنتمي فيه الدولة كل عناصر الإنتاج وتقوم هي بانتاج السلع والخدمات.

النظام المختلط: فهو يجمع بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

وعلى هذا الاساس نرى ان الهدف في الدول الرأسمالية هدف مالي، يتمثل الهدف في تلك النظم في تحقيق الهدف المالي أي الحصول على موارد لسد احتياجات الإنفاق العام فكان هدف وفرة الحصيلة الضريبية وعدالة توزيع العبء الضريبي مما المعبرين في هدف النظام الضريبي إلا أنه بتطور ظروف النظام الرأسمالي وتزايد الإحساس بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بدأت النظم الضريبية وضع هدف جديد وهو الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروات.

واما الهدف في الدول الاشتراكية فنرى انه يستخدم النظام الضريبي كأحد أدوات التوجيه والتخطيط الاقتصادي التي تتبعه الدولة فتستخدم الضرائب في توجيه الاستهلاك وتخطيط الأسعار وتعديلها وفقا لحسابات الخطة وقياس الكفاية الإنتاجية والرقابة على تنفيذ خطط الانتاج^(٣).

ولذلك نعتقد انه تختلف أهداف النظام الضريبي بحسب درجة التطور ، فيختلف الهدف من النظام الضريبي باختلاف مراحل التطور في الدول ، فيختلف النظام الضريبي في الدول النامية عن النظام الضريبي في الدول المتقدمة فال الأولى إنتاجها منخفض ومحدود ومن ثم يكون النظام الضريبي لها غير كفاءة وامكانياته محدودة أما الثانية فنشاطها الإنتاجي متسع ومتعدد وتحتاج إلى نظام ضريبي كفاءة، كذلك خلال مراحل التطور يختلف الهدف باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية ففتح امتيازات مثلا للأجانب في عدم فرض ضرائب عليهم كما كان يحدث في مصر قبل الثورة كان يحتم على الدولة القيام بفرض ضرائب بطريقة غير مباشرة لتحصيل إيرادات تعينها على مهام إدارة الدولة.

ونحن في موضع ما هي النظم الضريبية يجدر بنا ان نتناول البذائل المتاحة لاختيار الهيكل الضريبي.

- ١- الاختيار بين الأخذ بنظام الضريبة الموحدة على الدخل الإجمالي بكافة فروعه وبين نظام الضرائب النوعية المتعددة.
- ٢- الاختيار بين نظام ضريبي تغلب فيه الضرائب المباشرة (الدخل والثروة) ونظام يعتمد على الضرائب غير المباشرة (المبيعات والإنفاق) وتحديد نسبة التأثير بين النوعين من الضرائب.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما النظم الضريبي الأفضل ؟

للإجابة نقول ان المقصود بكلمة التفضيل المالي هو ممارسة الدولة لاختيار أنواع الضرائب التي يتكون منها نظامها الضريبي الذي يسعى الى اشباع حاجاتها العامة في ظل دخلها القومي وبهدف تحقيق أقصى رفاهية ممكنة ويتم التفضيل المالي بناء على مجموعة محددات وهي:

- ١- نوع الملكية ، إذا كانت ملكية خاصة أي يتسع نطاق الثروات والدخول يكون الأفضل هي الضرائب المباشرة ، أما إذا كانت الملكية عامة فإن الضرائب غير المباشرة على الإنفاق تكون أفضل.
 - ٢- مستوى الدخول ، فكلما ارتفع متوسط الدخل الفردي كان من الأفضل الاعتماد على الضرائب المباشرة ، والعكس إذا انخفض الدخل تستخدم الضرائب الغير مباشرة.
 - ٣- مدى التفاوت بين طبقات الشعب في الثروات ، فكلما اتسع التفاوت بين طبقات الشعب زاد اعتماد النظم الضريبي على الضرائب المباشرة وإذا قل التفاوت يعتمد على الضرائب غير المباشرة.
 - ٤- مستوى كفاءة الإدارة الضريبية ، فكلما ارتفعت كفاءة الإدارة الضريبية من حيث التنظيم والفن الضريبي وخبرة وزراء العاملين كلما أمكن استناداً لنظام الضريبي على الضريبة الموحدة .
 - ٥- الأحوال السياسية
- ففي بعض الظروف السياسية وما تفرضه مثلاً أحوال الحرب يجب أن تقوم النظم الضريبية لدى الدول المتحاربة بالاعتماد على الضرائب المباشرة أساساً لاستقطاعات الضريبية الضرورية^(٤) .
- اما حالات الاستقرار ومنح الأجانب بعض الامتيازات الضريبية لا يكون اما الدولة سوف فرض الضرائب الغير مباشرة على المبيعات والضرائب الجمركية

ويلاحظ ان هناك عدة نماذج رئيسية للنظم الضريبية:

- ١- في الدول المتقدمة ، فهناك دول تفضل الاعتماد على الضرائب المباشرة وهي الدول الرأسمالية المتقدمة ذات المركز الصناعي المتقدم وهي تطبق ضريبة موحدة عامة على دخول الممولين وتتنسّب بالأسعار التصاعدية على الشرائح وتقل في هذه الدول نسبة الضرائب الغير مباشرة إلى ٥% من إجمالي حصيلة الضرائب.
- كما هناك دول توازن بين الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة وهي دول رأسمالية أيضاً لكنها أقل في مستواها الاقتصادي من الدول التي تعتمد على الضرائب المباشرة فقط مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وتتنسّب تلك الدول بارتفاع في المستوى العام للاستهلاك لذلك تفضل استخدام الضرائب الغير مباشرة بجانب المباشرة.
- ٢- في الدول الاشتراكية، فهناك دول تفضل استخدام الضرائب الغير مباشرة وهي الدول الاشتراكية التي تتمتع بملكية عناصر الإنتاج ملكية عامة لذلك لا تجد أمامها سبيل سوى استخدام الضرائب الغير مباشرة لتحصيل الإيرادات.
- ٣- النظم الضريبية في الدول النامية^(٥)

ان سمات هذه النظم هي انخفاض نسبة الاستقطاع الضريبي إلى إجمالي قيمة الناتج القومي حيث تهبط إلى العشرين في المكسيك والهند، ويرجع ضعف الاستقطاع الضريبي لدى البلاد النامية بوجه عام إلى النسبة الكبيرة للقطاع الزراعي في جهازها الإنتاجي مما يصعب معه التوسع في الضرائب المباشرة.

كذلك كبر الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة وهو ما يتناسب وظروف تلك الدول من انخفاض مستوى الدخول عن الحد الذي يسمح بالاعتماد على حصيلة الضرائب المباشرة، وهذا فضلاً عن تخلف مستوى كفاءة الإدارة الضريبية.

كما يختلف نوع استخدام الضرائب غير المباشرة في تلك البلاد بحسب درجة اعتماد كل منها على الإنتاج الأولي وال الصادرات من المنتجات الأولية، فلدى البلاد النامية المصدرة للمنتجات الأولية يشيع الاعتماد على الضريبة الجمركية ويكون الاستقطاع الضريبي عن طريق الضريبة الجمركية على الصادرات هو المصدر الرئيسي للموارد العامة في مثل تلك البلاد أما البلاد النامية غير المعتمدة على الإنتاج الأولي لغرض التصدير فتسود فيها الضرائب غير المباشرة في شكل ضرائب على الاستهلاك والإنتاج.

المطلب الثاني

النظام الضريبي والمحافظة على صحة الإنسان

لم تعد من أهداف السياسة المالية في الفكر المالي الحديث مجرد الحصول على الإيرادات بصورة محايدة لتغطية النفقات وبمعزل عن مراعاة ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل أصبحت تهدف إلى ترتيب تأثيرات مقصودة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي ، ومن فان الضريبة باعتبارها إداة من أدوات السياسة المالية أصبحت تستهدف تحقيق تلك التأثيرات (١٠).

فإذا كانت هذه الأهداف محل اتفاق لدى فقه القانون المالي ، فهناك من يطرح تساؤلاً عن وجود أهداف صحية للنظام الضريبي يسعى لتحقيقها أم أن هذه الأهداف تعتبر من الأهداف الاجتماعية؟

إن الاجابة على هذا التساؤل تتضح من خلال استعراض استقلال الرعاية الصحية كأحد أوجه الإنفاق العامة والأهمية النسبية للنفقات الصحية في كل من فرنسا وبريطانيا وكذلك العراق وعلى النقيضي التالي ، فنجد أن نظام الرعاية في فرنسا مثلاً يستند على قيام الدولة بتمويل ما نسبته ٨٠٪ من نفقات الرعاية الصحية ، أما القطاع الخاص فيمول ١٠٪ منها ويمول الأفراد النسبة المتبقية ، ويلاحظ أن حصة القطاع العام الازامية في هذا النظام تغطي معظم السكان ، حيث يوجد ما يزيد على العشرين صندوق تأمين صحي لاصحاب الدخل من الراتب وعائلاتهم ، ومن لا يشملهم يتم تغطيتهم بنظام (C.M.U) وهو نظام تغطية صحية شاملة يقدم تغطية أساسية للمعوزين وتغطية إضافية لذوي الدخل المنخفض.

اما في بريطانيا فان الرجوع إلى موازنة المملكة المتحدة لعام ٢٠١٠ يؤكد استقلالية الرعاية الصحية كأحد أوجه الإنفاق الرئيسية ، حيث بلغت مجموع النفقات الحكومية في تلك الموازنة (٦٩٧) بليون جنيه استرليني منها (١٢٢) بليون خصصت للاغراض الصحية و(٢٧) بليون لغايات بيئية ، أي ان النفقات الصحية تمثل ما نسبته ١٧٪ من مجموع النفقات العامة (١١).

وإذا ما أضفنا إلى هذا المبلغ نفقات حماية البيئة والبالغة (٢٧) بليون لصلتها بالرعاية الصحية ، فإن نسبة النفقات الصحية والبيئية إلى مجموع النفقات العامة ستصبح ٢١.٣٪ وهي نسبة مرتفعة .

أما في العراق فنجد أن الدستور يولي أهمية كبيرة بالجانب الصحي للمواطن العراقي ، فقد أولى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بتوفير الرعاية الصحية للأفراد وهذا ما جاء بالمواد (٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣) . فعلى سبيل المثال نجد أن المادة (٣١) قد نصت على ما يلي " اولا : - لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية ، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكتفى وسائل الوقاية والعلاج بانتشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية". فقد اعتبر الدستور ان الرعاية الصحية من حقوق المواطن العراقي وعلى الحكومة واجب توفيرها ومن جانب الحكومة نراها تلتزم بذلك وهذا ما يظهر واضحا في الموازنة العامة الاتحادية. فقد اولت للجانب الصحي اهمية كبيرة ، فقد خصصت مبلغاً قدره لقطاع البيئة والصحة لعام ٢٠١٣ بلغ (٦.١) مليار دولار (١٢)، علماً ان نسبة تمويل القطاع العام للقطاع الصحي في العراق بلغ (٦٠.٣٪) (١٣) ، ومن نظرة أولية للرقم فإنه يوحى مدى استجابة الحكومة لتطبيق النص الدستوري وتوفير الرعاية الصحية للإنسان.

إن النتيجة المستخلصة مما تقدم ان النفقات الصحية مستقلة من بقية النفقات الاجتماعية وانطلاقاً من قاعدة ان النفقة العامة تحدد الإيراد العام ، يدفع الدولة للبحث عن إيرادات عامة تكفي لتغطية هذا الهدف ، فتساهم عندها تلك الإيرادات العامة في تحقيق أهداف الرعاية الصحية ومنها المحافظة على صحة الإنسان ، من خلال تخصيصها جزء من إجمالي إيرادات لمواجهة تلك النفقات ، وحيث ان الضرائب على اختلاف انواعها تعد من الإيرادات العامة الرئيسية ، فهذا يؤدي بما القول بأن الإيرادات الضريبية تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق اهدف الرعاية الصحية ومنها صحة الإنسان من خلال تغطية الصحية ، مما يؤكد دور التشريع الضريبي في تحقيق الهدف الصحي وتحديداً رعاية صحة الإنسان . الا ان هذا الدور لا يقتصر على تأمين الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات بصورة محايدة ، وإنما يلعب ذلك التشريع دوراً فاعلاً في هذا المجال من خلال استخدام الضرائب كوسائل تشجيعية لتحقيق اهداف الرعاية الصحية ، ففرض ضرائب السمنة مثلاً او ضريبة الوقود او ضريبة تدخين السجائر او اعفاء المستشفيات من الخضوع للضريبة (سياسة حواجز) او اعفاء الأدوية من ضريبة القيمة المضافة ، كل هذه الأمثلة تؤكد لنا بما لا يقبل الشك دور السياسة الضريبية في تحقيق اهداف صحية وبالتحديد رعاية الإنسان والمحافظة على صحته.

خلاصة القول نرى ان رعاية صحة الإنسان من الاهداف المحددة لاي نظام ضريبي كما اسلفنا سابقاً بالطرق الى الانظمة الضريبية البريطانية والفرنسية وكذلك في العراق ، فنجد ان القوانين الضريبية تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف ومنها

المحافظة على صحة الانسان سواء من خلال سياسة الاعفاء الضريبي (سياسة الحواجز الضريبية) او عن طريق مكافحة الوسائل او العوامل الضارة بصحة الانسان ، بل قد يسعى المشرع الى تخصيص بعض الابادات الضريبية لمواجهة نفقة ما من اجل رعاية صحة الانسان ، كما فعلت اليابان بتخصيص ضريبة المفروضة على السكائر لتغطية نفقات البحث العلمي لمواجهة امراض السرطان بسبب التدخين او بناء المستشفيات لمعالجة المصابين بهذا المرض او الامراض التي تسببها السجائر .

المبحث الثاني

مبررات التدخل الضريبي

يمكن حصر ثلاثة مبررات اساسية للتدخل الضريبي في مجال المحافظة على صحة الانسان وهي كما يلي :

١- انتشار وباء السمنة

٢- عباء السمنة الاقتصادية

٣- انخفاض اسعار الغذاء غير الصحي

وعليه سوف نقسم هذا المبحث على مطالب ثلاثة وكما يلي: فاما المطلب الاول ستناول فيه انتشار وباء السمنة ، واما المطلب الثاني فسيخصص لعبء السمنة الاقتصادية ، واخيرا سنبين انخفاض اسعار الغذاء غير الصحي في المطلب الثالث (الاخير).

المطلب الاول

انتشار وباء السمنة

يعاني ما يقارب ثلثي سكان العالم من الوزن الزائد . فقد تزايد عدد الاشخاص الذين يعانون من السمنة والوزن الزائد من ٨٥٧ مليون شخص (٢٠%) تقريبا من عدد سكان العالم) في العام ١٩٨٠ ليصل الى ٢.١ بليون شخص (٣٠% من السمنة في العالم ٢٠١٣ ، وفي الاعمار ما تحت سن (١٨ سنة) تزايدت نسبة الانشار الى ما يقرب (٥٠%) في الفترة ما بين ١٩٨٠ - ٢٠١٣ ، وهذه الارقام تمثل وباء رئيسا للصحة العامة للانسان .

ومن المعروف ان السمنة ترفع من معدل المخاطر الصحية مثل الاصابة بامراض القلب والشرايين والسرطان والسكري وامراض الكلى ، فقد تسبب الوزن الزائد في وفاة (٣.٤) مليون شخص على مستوى العالم ، وكان السبب الرئيس في وفاة معظمهم امراض القلب والأوعية الدموية (١٤) .

ويلاحظ ان وباء السمنة ينتشر بشكل خاص في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا في الخليج العربي كالمارات على سبيل المثال، فقد جاءت بالمركز الثاني عالميا في مرض السكري وهو احد نتائج السمنة ولكنها انخفضت هذه المرتبة ووصلت الى المرتبة الثالثة عشر في العام ٢٠١٣ وحسب ارقام المنظمة الفيدرالية العالمية للسكري (١٥) .

ويلاحظ ايضا ان نسبة السمنة في الاناث اكبر منها في الذكور في الامارات وحسب احصائيات منظمة الصحة العالمية (١٦) .

اما اذا تناولنا السمنة في الولايات المتحدة الاميريكية فنجد ان سكانها ايضا يعاني منها ، فان اكثر من واحد الى ثلاثة من الاميركيين اصبحوا يعانون من السمنة (٣٤.٩%) او ٧٨.٦ مليون من البالغين الاميركيين بالمقارنة مع واحد الى تسعة في الاعوام ١٩٦٢ - ١٩٦٠ (١٧) .

فالبدانة اذن اصبحت وباء عالميا ، وبعد ان كانت مشكلة خاصة بالدول مرتفعة الدخول ، الا انها غزت الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط . وليس ادل على اعتبارها وباء عالميا ان عبئها في التسبب في الوفيات في دولة كجنوب افريقيا يصل الى ٢٨% وهي نسبة مقاربة لتلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة المكتسبة (الايدز) (١٨) .

المطلب الثاني

السمنة عباء اقتصادي

تعد البدانة عبئاً مالياً كبيراً على الاقتصاد العالمي يقدر (٢) تريليون دولار ، وهذا العبء الذي ينافس تكاليف النزاعسلح والتدخين ، فحسب دراسة اجرتها (McKinsey Global Institute) في العام ٢٠١٤ ، فان تكلفة السمنة تقارب (٢.٨) تريليون جنيه استرليني او ما يعادل (٢.٨) من ناتج الاقتصاد العالمي .

ففي معظم اقتصاديات الدول المتقدمة تعد السمنة من بين اعلى ثلاثة اعباء اقتصادية ، ففي المملكة المتحدة تأتي السمنة بعد التدخين ، حيث ولدت خسائر اقتصادية في عام ٢٠١٢ تزيد عن (٧٠) مليار دولار اي ما يعادل (٣٠%) من الناتج المحلي الاجمالي في المملكة . وفي الولايات المتحدة الاميريكية تحجز السمنة المرتبة الثانية في التأثير الاقتصادي اذ ولدت في عام ٢٠١٢ خسائر تعادل (٦٦٣) مليار دولار وهو ما يعادل (٤٦%) من الناتج المحلي الاجمالي وكذا الحال في

المكسيك التي تحتل فيها المرتبة الاولى والمغرب الذي تشغله السمنة فيها المرتبة الثانية من حيث الاعباء الاقتصادية وهو ما يعادل (٢٠.٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي^(١٩). وفي دراسة للسمنة في الدول الناطقة بالعربية عام ٢٠١١ ، تبين ان الشرق الاوسط والدول الافريقية الناطقة بالعربية هي من بين اعلى الدول نسبة في تفشي السمنة ، وان هذه الدول تنفق ما يقارب من (٥٦) مليار دولار على الرعاية الصحية المتعلقة بالسكنى فقط . فمعظم هذه الدول تنفق اقل من (٧٪) من ناتجها المحلي الاجمالي على نظم الرعاية الصحية و(٦٪) على التعليم بينما يصل الانفاق العسكري الى (١١٪) وهو من اعلى معدلات الانفاق في العالم^(٢٠). وتشمل ارقام العباء المالي عادة نفقات العمليات الجراحية المتعلقة بالسمنة وادوية كبح الشهية ومعالجة الامراض المزمنة ، فضلا عن فقدان الانتاجية بسبب الاعتلال والوفيات^(٢١).

المطلب الثالث

انخفاض اسعار الغذاء غير الصحي

اصدرت منظمة الاغذية والزراعة العالمية عام ٢٠٠٣ تقريراً اوضحت ان كلفة واسعار الاغذية غير الصحية هي اقل بكثير من كلف واسعار الاغذية الصحية . ولا شك ان اسعار هذه الاغذية هي عامل مهم في زيادة الاستهلاك بالنسبة للاطعمة الجاهزة والسرعة خاصة بالنسبة لاولئك الاشخاص من الفقراء وذوي الدخل المحدود^(٢٢). إذ يرتبط استهلاك هذه الاطعمة غير الصحية ارتباطاً وثيقاً بانخفاض الدخل وتدني مستويات التعليم في الكثير من البلدان المتقدمة والمتوسطة الدخول . وكثيراً ما تكون الانظمة الغذائية التي تتبعها الفئات منخفضة الدخل اسوأ من تلك التي يتبعها سائر السكان لعدم قدرتها على تسديد تكاليف الاطعمة الصحية مثل الفاكهة والخضار الطازجة .

ولقد اثبتت العديد من الدراسات العلاقة بين اسعار المواد الغذائية غير الصحية والبدانة ، لقد خلصت دراسة الى وجود علاقة بين الارتفاع العالمي للسمنة وانخفاض سعر الغذاء كنتيجة للتغيرات التكنولوجية . فيما تشير دراسة اخرى الى ان عدم الحصول على الغذاء الصحي يمكن ان يفسر بدانة الاميركيين المقيمين من ذوي الدخل المحدود .

ومن المعروف ان اتباع الانظمة الغذائية غير الصحية التي يكثر فيها تناول (البرغر والبيتزا واللحوم الحمراء والمشروبات المحلاة) والتي تحتوي على مستويات مرتفعة من السكر والدهون المترابطة والدهون المشبعة انما يزيد من مخاطر السمنة والامراض غير السارية ، ومن السمات المشتركة لهذه الاطعمة انها متراكبة التصنيع وجاهزة للاكل وكثيفة الطاقة وتحتوي على سعرات حرارية جوفاء لا تحتوي على اي قيمة غذائية . على ان تناول هذه الاغذية لكميات قليلة لا يشكل خطراً على الصحة ، ولكنها وللاسف حل محل الاغذية الصحية نتيجة لغزاره توافرها وجاذبيتها مذاقها وانخفاض سعرها^(٢٣) .

وفي ضوء الوضائع العالمية فإنه من المتوقع ان يشهد الطعام الصحي تزايداً كبيراً في الاسعار بسبب التأثيرات السلبية على زراعة المحاصيل التي تعمل على زيادة التكلفة الاجتماعية لها وبالتالي رفع اسعارها ، ولذلك تؤكد دراسة طيبة ان هذه التكلفة المتزايدة قد دفعت بقطاعات كبيرة غير قادرة على شرائها الى الخيارات غير الصحية والمحتوية على كميات كبيرة من الدهون والاملاح ، ولعل من اهم المؤشرات على هذه النتيجة الانتشار الواسع للمتاجر الكبرى وسلسل مطاعم الوجبات السريعة محل اسوق الاغذية الطازجة باعتبارها مصدر رئيسي للامدادات الغذائية في معظم بلدان العالم^(٢٤) .

المبحث الثالث

ضرائب الغذاء والمشروبات وعلاقتها في المحافظة على صحة الانسان

(صور الضريبة والعواقب)

خدمة لاغراض البحث وتحقيقاً لاهدافه أرتلت انه من المناسب استعراض بعض التجارب من التشريعات الضريبية لاستخدام الضريبة كاسلوب من اساليب المحافظة على صحة الانسان من خلال المطالب الثلاثة التالية :

المطلب الاول : ضريبة الرقائق المجرية (هنغاريا) (Chips Tax)

المطلب الثاني : ضريبة السنن الاميركية (Sint Tax)

المطلب الثالث : عوائق التدخل الضريبي

المطلب الاول

ضريبة الرقائق المجرية (هنغاريا) (Chip Tax)

نعتقد ان اختيارنا هذه التجربة المجرية كان لسبعين :

الاول : اقدمية التجربة ، إذ تعد المجر من اوائل الدول الاوربية التي استخدمت الضريبة لمكافحة السمنة (البدانة) ، بمعنى اخر الحد من الاسباب التي تؤدي صحة الانسان .

الثاني : ورود تقارير تفيد بنجاح التجربة المجرية ، إذ تم اجراء تقييم لاثر ضريبة الغذاء من قبل المعهد الوطني للتنمية الصحية بالتعاون مع المعهد الوطني لlagذية وعلومها وخبراء من منظمة الصحة العالمية كجزء من اتفاق تعاون نصف سنوي ٢٠١٢ - ٢٠١٣ ، بين منظمة الصحة العالمية / اوربا وحكومة المجر والذي انتهى الى تقرير الاثر الايجابي للضريبة على انماط الاستهلاك . وعند العودة الى حالة المجر الوضع الصحي لسكانها ، فنجد ان وضعهم الصحي كان سيئا بسبب المعاناة من السمنة والبدانة ، فعلى سبيل المثال فان سكان المجر يعد اكبر مستهلك للملح في العالم ويبلغ متوسط استهلاك المشروبات الغازية بين البالغين نحو ٢٩٠ مل يومياً .

وفي شهر ايلول من عام ٢٠١١ فرضت المجر ضريبة الغذاء الصحي باعتبارها احدى الضرائب غير المباشرة على المنتجات المعبأة مسبقاً من فئات تكون فيها المنتجات الصحية متوفّرة . وتتمثل هذه الفئات في المشروبات المحلاة بالسكر ومشروبات الطاقة والوجبات الخفيفة ، الـbeer ذات النكهات والمربيات التي اضيفت في العام ٢٠١٢ . كما وفرضت الضريبة اصلاً على الوجبات السريعة ورقائق البطاطا (الشيبس) ومنتجات المخابز مما اكسبها اسم ضريبة الشيبس (Chips Tax) .

وتفرض الضريبة بمعدلات مختلفة ، فمعدل الضريبة يبلغ (Ft 250) لكل لتر (يعادل ٠.٠٠٣١٦ HUF) ، وبالنسبة للوجبات الخفيفة والمحللة (Ft 200) لكل كيلو ، وللمربي (Ft 500) لكل كيلو ، وللـbeer ذات النكهات (Ft 20) لكل لتر ، وللمشروبات الخفيفة (Ft 20) لكل لتر .

وتشير الارقام ايضاً الى ان الايرادات الحكومية من هذه الضريبة جاءت اقل من المتوقع بنسبة ٢٥ % خلال الـشهر الاربع الاولى من عام ٢٠١٢ ، ويشير الدكتور (Andros Nagy) رئيس قسم القلب في مستشفى (Kecskemet) في المجر ان المشاكل التي واجهت قبول الضريبة في المجر هي عدم وجود صوت قوي في المنظمات غير الحكومية لتبرير هذه الضريبة كاحد أدوات السياسة الضريبية للمحافظة على صحة الانسان ، الامر الذي يجعل الخطاب بشأن هذا النوع من الضرائب من جانب واحد . ويبقى المحذور الكبير الذي لا يجب ان يغيب عن الذهان رجعية هذه الضرائب على الفئات الفقيرة دون ان يشكل ذلك عائقاً يحول دون اصدارها^(١٥) .

المطلب الثاني

ضريبة السنـت الـامـيرـكـيـة (Sint Tax)

لقد وجدت ان انتقال التجربة الـامـيرـكـيـة في مجال التدخل الضريبي للمحافظة على صحة الانسان لـسبعين: السبب الاول : ان الولايات المتحدة الـامـيرـكـيـة من اكثـر دول العالم تعاني من مشاكل في صحة الانسان وخاصة السمنة ، حيث تشير ارقام الحالة الاخـرى (السمنـة) والوارد عن الفترة ما بين عام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ بـان اكثـر من ٣ من البالـغـين يـعـانـون من السـمـنـة او الـوزـنـ الزـائـدـ . وـانـ واحدـ اوـ اكـثرـ منـ البـالـغـينـ يـعـانـونـ منـ السـمـنـةـ وـانـ واحدـ اوـ اكـثرـ منـ عـشـرـينـ منـ البـالـغـينـ يـعـانـونـ منـ السـمـنـةـ المـفـرـطـةـ ، وـانـ واحدـ اوـ ثـلـاثـةـ منـ الـاطـفـالـ منـ الـعـامـ ٩-٦ـ سـنـوـاتـ يـعـانـيـ منـ الـوزـنـ الزـائـدـ اوـ السـمـنـةـ وـانـ واحدـ اوـ اكـثرـ منـ (٦)ـ منـ الـاطـفـالـ منـ الـعـامـ ٩-٦ـ سـنـوـاتـ يـعـانـيـ منـ السـمـنـةـ^(١٦) .

السبب الثاني : ان التجربة الـامـيرـكـيـة في استخدام الضريبة كاحد أدوات السياسة المالية (الضريبة) لـمعالجة السمنة (اعتباره احدى العوامل السلبية تجاه صحة الانسان) عانت وما تزال من العديد من الاختلافات ، وانها ركزت على المشروبات الغازية كاحد اهم المسببات لوباء السمنة .

ويخلص (Brownell) بـانـ المشـروـبـاتـ الغـازـيـةـ بـالـسـكـرـيـهـ هيـ اـحـدـ الـاسـبـابـ الرـئـيـسـهـ لـوبـاءـ السـمـنـةـ فـيـ اـمـيرـكاـ ، وـلـذـلـكـ فـانـ فـرضـ ضـرـبـةـ بـمـقـدـارـ سـنـتـ (Sint) لـلـاوـنـصـةـ مـنـ شـاهـهـ اـنـ يـخـفـضـ استـهـلاـكـ هـذـهـ المشـروـبـاتـ بـنـسـبـةـ تـزـيدـ عـنـ (١٥)%^(١٧) .

والـحـقـيقـةـ اـنـ وـبـعـدـ مـنـاقـشـاتـ طـوـلـيـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ نـيـوـيـورـكـ تـمـ التـخـلـيـ عـنـ فـكـرـةـ الضـرـبـةـ لـتـقـرـبـ وـلـايـةـ وـاشـنـطـنـ ضـرـبـةـ بـمـقـدـارـ (٠٠٢)ـ مـنـ الدـوـلـارـ لـلـاوـنـةـ الـواـحـدـةـ اـعـتـارـاـنـ اـنـ الـاـولـ مـنـ شـهـرـ تـمـوزـ مـنـ عـامـ ٢٠١٠ـ وـحتـىـ الثـانـيـ مـنـ تـشـرينـ الثـانـيـ ٢٠١٠ـ ، وـكـمـ وـقـامـتـ وـلـايـةـ مـيـلانـدـ بـفـرـضـ ضـرـبـةـ مـبـيعـاتـ عـلـىـ المشـروـبـاتـ بـمـعـدـلـ (٦)%ـ ،ـ فـيـ حـينـ اـنـ وـلـايـةـ فـيـرـجـينـيـاـ تـقـرـرـ هـذـهـ الضـرـبـةـ بـنـسـبـةـ (١٥%)ـ ،ـ كـمـ اـقـرـرـ اـعـضـوـ مـجـلـسـ الشـيوـخـ (Bill Nonnlig)ـ فـرـضـ ضـرـبـةـ عـلـىـ الصـوـدـوـ فيـ عـامـ ٢٠١٣ـ ،ـ الاـ اـنـهـ تـوـفـيـ فـيـ ٢٣ـ اـيـارـ فـيـ ذـاتـ الـعـامـ ،ـ كـمـ تـمـ اـقـرـرـ اـعـضـوـ مـجـلـسـ الشـيوـخـ (Bill Nonnlig)ـ فـرـضـ ضـرـبـةـ عـلـىـ الصـوـدـوـ فيـ عـامـ ٢٠١٤ـ ،ـ وـفـيـ اـوـاـخـرـ عـامـ ٢٠١٤ـ وـلـاـولـ مـرـةـ فـيـ تـارـيـخـ الـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـاـمـيـرـكـيـةـ صـدـرـ قـانـونـ يـفـرـضـ ضـرـبـةـ عـلـىـ السـعـرـاتـ وـبـاـغـلـيـةـ سـاحـقـةـ فـيـ مـدـيـنـةـ بـيـرـوـكـلـيـ اـطـلـقـ عـلـيـهـ (Sint Tax)ـ وـالـتـيـ فـرـضـتـ بـمـعـدـلـ سـنـتـ وـاحـدـ لـكـلـ اوـنـصـةـ مـنـ مشـروـبـاتـ الطـاـقةـ .

المطلب الثالث

عواـنـقـ التـدـخـلـ الضـرـبـيـ

يـطـرـحـ الفـقـهـ الـمـالـيـ وـالـضـرـبـيـ عـدـةـ صـعـوبـاتـ اوـ عـوـانـقـ تـوـاجـهـ فـرـضـ الضـرـبـةـ كـاـحـدـ الـادـوـاتـ الـمـهـمـةـ لـلـسـيـاسـةـ الـمـالـيـةـ لـلـمـحـافـظـةـ عـلـىـ صـحـةـ اـنـسـانـ .ـ وـيمـكـنـ حـصـرـ هـذـهـ الصـعـوبـاتـ اوـ عـوـانـقـ بـمـسـالـةـ العـدـالـةـ التـوزـيعـيـةـ وـمـعـارـضـةـ مـصـنـعـيـ الـاـغـذـيـةـ وـالـمـشـرـوبـاتـ وـوـجـودـ فـجـوةـ بـيـنـ النـظـرـيـةـ وـالـتـطـبـيقـ وـاخـيرـاـ الصـعـوبـاتـ الـفـنـيـةـ .ـ وـعـلـيـهـ سـوـفـ تـقـسـمـ هـذـهـ المـلـطـبـ الـرـبـاعـيـ فـرـوعـ وـحـسـبـ ماـقـدـمـ مـاـذـكـرـ لـذـاكـ الصـعـوبـاتـ .

الفرع الاول التاثير على الفقراء (العدالة التوزيعية)

ان فرض ضرائب على الغذاء عموماً يثير تساؤلات حول ارضية العدالة التوزيعية ، فمن المعروف ان الفقراء ينفقون اكثر من غيرهم من سكان الارض الجزء الاكبر من دخلهم على الطعام وبالاخص الطعام غير الصحي والرخيص ، والذي يحتوي على نسبة عالية من السعرات الحرارية والسكر والملح ، ولذلك هنالك خشية كبيرة من تكون الضرائب على هذه الاغذية رجعية . ولقد اقرت هذه النتجة العديد من الدراسات والتي اظهرت الاثار السلبية لمثل هذا النوع من الضرائب على ذوي الدخل المنخفض والفقراء عموماً ، ولذلك فان اصحاب هذه الدخول والاسر الفقيرة سيخضعون من استهلاكم للغذاء اكثر من الاسر الميسورة^(٢٨).

الفرع الثاني

معارضة منتجي ومصنعي الاغذية والمشروبات (تعارض المصالح)

يعد منتجو ومصنفو الاغذية والمنتجات والمشروبات المسببة للسمنة وزيادة الوزن وبالتالي الاضرار بصحة الانسان ، الى تشكيل جماعات ضغط وبيان عدم جدوا الاستراتيجية القائمة على فرض ضرائب على منتجات مصانعهم . ويبدو ان لهذا العائق وجاهته بالنظر الى ما حققته صناعات الاغذية المعلبة والمشروبات الغازية من تقدم وازدهار ، فقد قفزت مبيعات في العالم بنسبة ٩٢% لتصل الى (٢٢٧١) تريليون دولار ، وبلغت مبيعات هذه الاغذية في البرازيل وروسيا اربعة اضعاف مستواها في العام ٢٠١٢.

وما يؤكّد على صحة هذا العائق ما تم فعله في الدنمارك مؤخراً بعد فرض ضريبة الدهون في العام ٢٠١١ ، فقد استطاع انتلاف شركات الاغذية الدنماركية من الضغط على الحكومة لالغائها في ظل اقتصاد هش ، وكان السبب الذي اعلنته الحكومة كمبرر للالغاء ان فرض الضريبة على الاغذية الدسمة قد سبب ارتفاعاً في ممارسة الاعمال التجارية وعرض وظائف الدنماركيين للخطر ودفع الزبائن لشراء الاغذية من السويد والمانيا . وهذا يشابه ما حصل ويحصل في اميركا ، حيث انفت جماعات الضغط من صانعي المشروبات الغازية وشركات السوبر ماركت والزراعة واعمال الاغذية الجاهزة ملابس الدولارات للتصعيد ضد ما اعتبروه حركة وطنية لجمع الاموال لاصلاح نظام الرعاية الصحية من خلال فرض ضرائب على المشروبات المحلاة^(٢٩).

وقد اقام المعارضون من جماعات الضغط لهذه الضرائب مواقفهم على اسس عدة كعدم وجود ما يثبت ان الصودا هي السبب الوحيد للسمنة وبالتالي الاضرار بصحة الانسان ، وتعارض هذه الضرائب مع حرية الاختيار ومن ذلك ما عبر عنه احد المعارضين بقوله " ان الحكومة يمكنها ان تقوم بالتعليم والاعلام والوعود والالهام ولكنها لا ينبغي ان تكون صانعة للقرار النهائي ، عندما يتعلق الامر بخياراتي المفضلة "^(٣٠).

الفرع الثالث

الفجوة بين النظرية والتطبيق

عند الحديث عن استخدام الضرائب كاحد ادوات السياسة المالية للمحافظة على صحة الانسان ، ذهب العديد من فقهاء الاقتصاد والسياسة الى القول بان هناك نقاصاً واضحاً في دراسات التقييم الاقتصادي للسياسة الضريبية في مجال السمنة مثلاً والذي تشكل عاماً سلبياً مضاراً في صحة الانسان .

فقد قام (Cash and Lacannil) في فحص الدراسات المتعلقة بفاعلية النظام الضريبي لمعالجة السمنة ، واكدا ان ظاهرة السمنة انتشرت في الدول المتقدمة وزادت ايضاً في الدول الفقيرة ، وهنالك شكوك عالمية حول جدوا التدخل لخفض التكاليف الاجتماعية المرتبطة بالغذاء . كما ان هناك اقتراحات بان تكون السياسات المالية هي الاداة الرئيسية في ترسانة الحرب ضد السمنة والامراض المرتبطة بالغذاء ، ومن هذه السياسات فرض ضريبة الدهون والتي تستهدف اما المحتوى الغذائي او المواد الغذائية . وقد خلصا الباحثان الى ان البيانات حول اثر استخدام الضرائب على الصحة العامة قليلة جداً ، وان هناك حاجة كبيرة الى المزيد من البيانات والدراسات حول فاعالية الضرائب كاداة للتدخل الصحي قبل اتخاذ اي قرار باي سياسة^(٣١).

ويرى (Thow) واخرون الى ان الضرائب يمكن ان تؤثر على الاستهلاك في البلدان ذات الدخل المرتفع وان فرض كبيرة على الغذاء يمكن ان يحسن من المخرجات الصحية مثل وزن الجسم ومخاطر الاصابة بالأمراض المزمنة . كما يخلص (Giesen) ان فرض ضريبة بمقدار (٢٥%) او اكثر على الغذاء ذي السعرات الحرارية المرتفعة من شأنه ان يقلل من الطلب ويمكن ان يكون سياسة جيدة للمحافظة على صحة الانسان من مخاطر الامراض^(٣٢).

الفرع الرابع الصعوبات الفنية

بعد تحديد المطرح الضريبي (الوعاء الضريبي) لضرائب الاغذية التي تضر بصحة الانسان ومحلها من اهم الصعوبات الفنية التي تواجهه مثل هذا النوع من الضرائب والتي تهدف للمحافظة على صحة الانسان من خلال الحد من الاغذية المسيبة له لامراض كالسمنة والسكري وذلك عن طريق تحفيز سلوك المستهلكين لاختيار الطعام الصحي . وقد يرد قائل على هذا الطرح بان وعاء هذه الضرائب هو بالتأكيد الطعام غير الصحي عموما(٣٢) .

وهنا تثور مشكلة ترسيم الحدود بين الطعام الصحي وغير الصحي ، فهل هذه الحدود واضحة ؟ .
فهناك من يذهب الى القول بان المشروبات الغازية هي المطرح المناسب لهذا النوع من الضرائب ، واخر يطرح الوجبات السريعة كبديل ، واخرون يتحدثون عن المشروبات المحلاة ، والبعض عن الموالح ، اذن لا اجماع على ما يعد صحيا وغير صحي .

ولعل هذا الخلاف حول محل الضريبة يجد صدأ في التطبيق العملي للدول التي اصدرت ضرائب الغذاء ، فالدنماركين في تجربتهم اختاروا منتجات السكر ، الایس كريم ، المشروبات المحلاة ، المشروبات الغازية ، منتجات الاليان (باستثناء حليب الشرب) ، الدهون الحيوانية ، الزيوت الصالحة للاكل ... بينما اختار الفرنسيون المشروبات المحتوية على السكر او المشروبات المحلاة (٣٤) .

واما انفقنا على مطرح الضريبة (وعاء الضريبة) فقد يكون الاختلاف على المعدل . وكما رأينا في الصعوبة السابقة المتعلقة بالفجوة بين النظرية والتطبيق نجد ان اغلب علماء الاقتصاد مجمع على ان فرض ضرائب الغذاء بمعدلات بسيطة لن يكون مجديا ، فالبعض يتحدث عن ٥٪ او ٤٪ .

والاصح باعتقادنا ان يتم تحديد معدل الضريبة وفقا لظروف الدولة المالية والاقتصادية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والعبء الضريبي الذي يتحمله الفرد فيها .

وفي ختام هذه الدراسة يطرح تساؤل مشروع هل حق النظام الضريبي العراقي الغالية المنشورة منه وهي المحافظة على صحة الفرد العراقي ؟ بمعنى اخر هل استطاعت الضريبة الحالية في العراق ان تحد من الامراض وخاصة الامراض الرئيسية كالسكري بسبب الاكلاط والمشروبات المسيبة لها وبالنالي تحافظ على صحة الانسان العراقي ؟ .

نعتقد وبتواضع ان النظام الضريبي العراقي لم يصل الى الغالية المنشورة وهي تحقيق الهدف الصحي للفرد العراقي ، فالوسائل الموجودة حاليا غير كافية ، وعليه نحتاج الى وسائل كفؤة وناجعة للمحافظة على صحة الانسان وخاصة الحد من السلع والمشروبات التي تضر بصحته كالأكلات السريعة والمشروبات الغازية . ولذلك فاني في هذه الدراسة انا دلي الحكومية العراقية بتشريع ضريبي على هذه السلع والمشروبات فتحقق غالية صحية من جانب ومن جانب اخر تحقق ايراد مالي للحكومة العراقية .

الخاتمة

لا يسعنا في نهاية هذا البحث الا ان نتطرق الى ما توصلنا اليه من استنتاجات وتحصيات نردها للمكتبة القانونية الضريبية وهي كما يلي :

اولا : الاستنتاجات والتوصيات

١- لم تعد اهداف التشريع في الفكر المالي الحديث مجرد الحصول على الابادات بصورة محاباة لتغطية النفقات وبمعزل عن ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالضريبة كفريضة مالية تستهدف تحقيق اهداف الدولة المختلفة ، ومنها الهدف الصحي وتحديدا المحافظة على صحة الانسان .

٢- يراد به مجموعة الضرائب المطبقة في إطار معين من استخدام الفن المالي في مجتمع معين وفي لحظة معينة بما يحتويه من قواعد قانونية وفنية للضرائب فضلا عن العناصر الأيدولوجية والمقومات الاقتصادية والإدارية التي تتفاعل معها تلك القواعد .

٣- ان الدستور يولي اهمية كبيرة بالجانب الصحي للمواطن العراقي ، فقد اولى الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بتوفير الرعاية الصحية للأفراد وهذا ما جاء بالم المواد (٣١ و ٣٢ و ٣٣) .. فقد اعتبر الدستور ان الرعاية الصحية من حقوق المواطن العراقي وعلى الحكومة واجب توفيرها ومن جانبها تلتزم بذلك وهذا ما يظهر واضحا في المعايير العامة للامانة الاتحادية . فقد اولت للجانب الصحي اهمية كبيرة ، فقد خصصت مبالغ قدره لقطاع البنية والصحة لعام ٢٠١٣ بلغ (٦.١) مليار دولار .

٤- ان النظام الضريبي العراقي يعاني من هيكلاة قديمة لا تتلائم مع الواقع الحالي وما حصل فيه من تتطور ، فمن اجل المحافظة على صحة الانسان ، فاننا نحتاج الى مجموعة من التشريعات الضريبية . فعلى سبيل المثال نحتاج الى تشريع ضريبي يفرض ضريبة على السلع والمشروبات التي تضر بصحة الانسان وخاصة المسيبة لامراض السمنة والبدانة وبالتالي حصول امراض السكري وتصلب الشرايين والضغط وغيرها من الامراض .

٥- لذلك اوصي الحكومة العراقية الى فرض عدة ضرائب على هذه السلع والمشروبات على ان يتراافق ذلك حملة اعلانية تبرر الضريبة وضرورة بيان خطورة تلك السلع والمشروبات وتبينها بالأمراض على الانسان .

٦- نوصي لمنع وصول هذه الاغذية والمشروبات الى المدارس والجامعات لما يستهلكه طلبتنا لهذه المواد وبالتالي تضرر صحتهم .
٧- نوصي ان تستغل ايرادات هذه الضريبة في دعم برامج التنفيذ والرعاية الصحية وتوفير الغذاء الصحي وتشجيع ممارسة الرياضة وتوفير متطلبات تلك الممارسة من ممرات للمشي وملعب .

الهوماش:

- (١) Alemano,A.,Correno,I.(2011). Fat Taxes in the European Union between Fiscal Austerity and the Fight Against Obesity, European Journal of Risk Regulation , Issue 4. Available at : <http://ssrn.com>
- (٢) Brownell, K.&Horgen , k.(2004). Food Fight : The Inside Story of the Food Industry , Americam's Obesity Crisis, and What We Can Do About It ? Amazon. <http://books.google.a/books lab out /Food Fight.htm>.
- (٣) World Health Organization, (2004). Global Strategy on Diet, physical Activity and Health, Geneva. Available at: <http://www.who.int>.
- (٤) 4- Cornelsen, L., Green R., Dangour , A.& simth, R.(2014) .Perspectives Why Fat Taxes Won't Make Us Thin, Journal Of Public Health Advance Acess, Oxford University Press. Available at: www.JPuthealth.oxfordJournal.org/content/early.
- (٥) د.محمد دويدار - في نظرية الضريبة والنظام الضريبي " مع قراءة خاصة لقانون الضريبي اللبناني" - منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٩٩ - ص ١١٣.
- (٦) انظر في ذلك :
د.سعيد عبد العزيز عثمان- النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارن- منشورات الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع - الاسكندرية - ٢٠٠٢ - ص ١٣ .
د.المرسي السيد حجازي - النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق - منشورات الدار الجامعية - الاسكندرية - بدون سنة طبع- ص ٦ .
جريدة المحاسبين - موقع الكتروني - متاح على الشبكة العنكبوتية على الموقع التالي: www.almohasben.com
- (٧) د.محمد دويدار - مرجع سابق - ص ١١٤/١١٣ .
- (٨) رحمة نابتي- النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قسنطينة ٢/٢٠١٤/٢٠١٣ - ص ٨-٥ .
- (٩) مؤيد جميل محمد مبالغة - علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح - ٢٠٠٦ - ص ١١٠-١٠٥ .
- (١٠) د.موفق سمور علي المحاميد- الرعاية الصحية كاحد اهداف التشريع الضريبي الاردني"دراسة مقارنة"- بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون - جامعة الامارات العربية المتحدة. السنة السادسة والعشرون- العدد الواحد والخمسون- شعبان ١٤٣٣ - يونيو ٢٠١٢ - ص ٣٣-٢٧ .
- (١١) د.موفق سمور علي المحاميد - نفس المصدر - ص ٣٥ .
- (١٢) على سبيل المثال راجع قانون الموازنة العراقي الاتحادي لسنة ٢٠١٣ .
- (١٣) هذا ما جاء بتقرير البنك الدولي وحسب الموقع الالكتروني التالي: www.albankaldawli.org
- (١٤) دراسة اجراها معهد القياسات الصحية والتقييم في جامعة واشنطن.
- (١٥) Ng,M,Fleming,T,Robinson,M.et al.(2014).Global, regional, and national prevalence of overweight and obesity in children and adults during 1980-2013: a systematic analysis for the Global Burden of Disease study 2013 lancet. Available at:DOI:<http://www.dx.doi.org>
- (١٦) هيئة الصحة في ابو ظبي ، راجع الموقع الالكتروني التالي : www.alithad.ac .
- (١٧) راجع منظمة الصحة العالمية على الموقع التالي: www.who.int/nmh/countries/
- (١٨) Ogden C.,Carroll, M.,KTL,B&Flegal,K.(2014) . prevalence of Childhood and Adult in Obesity in the United States,2011-2012, The Journal of the American Medical Association. 311(8). Available at : <http://jama.jamanetwork.com/articale.aspx?articleid=1832542>- Chaloupk,F.Powell,L.&chiriqui, J(2011) . Sugar –Sweetened Beverages And Obesity : The Potential Impact Of Public Policies, journal Of Policy Analysis And Management ,30 , 645-646.
- (١٩) Malik ,V., Willett , HU. F., (2013) Global Obesity, trends, Risk Factors And Policy Implication, Nature Review Endocrinology, 9(1), :13-27.
- (٢٠) راجع صحيفة الحياة اللندنية . تاريخ الرجوع في ٢٠١٢/١ . وحسب الموقع الالكتروني التالي: www.alhayat.com:
- (٢١) راجع تقرير (بيان صحفى) البنك الدولي تاريخ الصدور في ٢٠١١/٩/١٥ . وحسب الموقع الالكتروني التالي www.albankaldawli.org :

- (22) Finkelstiea, E., Fibellom , I & Waage, G (20003) . The National Medical Spending Attributable Over weight and Obesity, How much , And who's paying's? Health Affairs, w3:219-226.
Available <http://content.healthaffairs.org/>
- (23) راجع البحث الموسوم (تأثير السياسات المالية على النظام الغذائي، والسمنة، والأمراض المزمنة: مراجعة منهجية) منشور في الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية في سنة ٢٠١٠ ، وحسب الموقع الإلكتروني التالي : www.who.int
- (24) راجع الموقع الإلكتروني التالي : www.imf.org
- (25) مقال صحفي منشور بعنوان " الوجبات السريعة ... لذة موهومة تحقن البطون بالسموم القاتلة " منشور بالموقع الإلكتروني <http://annabaa.org/arabic/health>
- (26) راجع تقرير منظمة الصحة العالمية بتاريخ (٢٠١٢) وحسب الموقع الإلكتروني التالي : www.euro.who.int وكذلك راجع الدراسة الموسومة " جمهورية المجر (هنغاريا) بين إعلان الأنبيار الاقتصادي والمالي أوالإصلاح السياسي والأقتصادي" وحسب الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.sotaliraq.com/printerfriendly-.articles.php?id=102479>
- وكذلك الدراسة حول نفس الموضوع تحت عنوان " Tax' وحسب الموقع الإلكتروني التالي :
<http://www.spiegel.de/international/europe/battling-the-couch-potatoes-hungary-introduces-fat-tax-a-783862.html>
- (27) راجع الموقع الإلكتروني التالي : <http://www.win.niddk.nih.gov/statistics>
- (28) Brownell, K.& Frieden, T.(2009). Ounces of Prevention , The Public Policy Case for Taxes on Sugared Beverage ، هذه الدراسة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي : www.yalendedcenter.org/resources/uploada/doc
- (29) اثبتت دراسة حديثة في بريطانيا ان الضرائب على الدهون ستزيد من تكالفة معيشة الاسر في بريطانيا ، وان هذه الضرائب ستؤثر بشكل غير مناسب على الفقراء ، فهذه الضرائب غير مباشرة وهي رجعية وستؤثر بالضرورة على كبار السن والفقراء . وحسب الموقع الإلكتروني التالي : www.iea.org.uk
- (30) Nestle, M.(2012) . Fight the Flab Means. fight markers of fatty food , New Scientist. available at :<http://www.newscientist.com>
- (31) Spdar, C.& Eaton, J.(2014). The Food Lobby's War on a Soda, Tax , Why Burger King , Coca Cola , and Pepsi Co have jumped into the health reform fray. www.publicintegrity.org دراسة
- (32) دراسة للباحثان بتاريخ (٢٠٠٧) "taxing food to improve health , economic evidence and arguments agricultural and resource economics review"
- (33) Giesen, J.C.A.H., Payne, H.R., Havermans, R.C. et al .(2011). Exploring How Calorie Information Taxes On High- Calorie Food Influence Lunch Decisions , the American Journal Of Clinical Nutrition, 93(4): 689-694. available at : <http://bit.ly/XWrQ3X>
علماء ان الباحث مختص في علم النفس السريري، كلية علم النفس وعلم الأعصاب في جامعة ماستريخت بهولندا.
- كذلك راجع الموقع الإلكتروني التالي : <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/21270376>
- (34) Freebarin, J.(2011) . Policy Forum: Reforming The Health System, Taxation and Obesity, Australian Economic Review , 43(1):54-62.
علماء ان الاستاذ فريبارين هو استاذ الاقتصاد الجزيئي وتحليل السياسات الضريبية في جامعة ملبورن / استراليا
- (35) Mytton ,O., Clarke , D. & Rayner, M.(2012). Taxing Unhealthy Food And Drink To Improve Health , British Medical Journal , 344,e293doi:10.1136/bmj.e293.h
الترجمة باللغة العربية لعنوان الدراسة "فرض الضرائب على المواد الغذائية غير الصحية والمشروبات لتحسين الصحة".
كذلك انظر نفس الدراسة على الموقع الإلكترونية التالية "
<http://user37685.vs.easily.co.uk/wp/wp-content/uploads/2013/10/mytton2012.pdf>
http://www.commed.vcu.edu/Chronic_Disease/Obesity/2013/bmjFoodTaxes.pdf

المصادر

اولاً: باللغة العربية

- (١) د.محمد دويدار - في نظرية الضريبة والنظام الضريبي " مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني" - منشورات الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٩٩
- (٢) د.سعيد عبد العزيز عثمان- النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارن- منشورات الدار الجامعية للنشر والطبع والتوزيع - الاسكندرية - ٢٠٠٢
- (٣) د.المرسي السيد حجازي - النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق - منشورات الدار الجامعية - الاسكندرية - بدون سنة طبع.
- (٤) رحمة نابتي- النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قسنطينة ٢/٢٠١٤ - ٢٠١٣.
- (٥) مoid جمیل محمد مبالغة - علاقة النظم الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فلسطين - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح - ٢٠٠٦
- (٦) د.موفق سمور علي المحاميد- الرعاية الصحية كاحد اهداف التشريع الضريبي الاردني"دراسة مقارنة"- بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون - جامعة الامارات العربية المتحدة- السنة السادسة والعشرون- العدد الواحد والخمسون- شعبان ١٤٣٣ - يوليو ٢٠١٢

ثانياً: المصادر باللغة الانجليزية :

- 1- Ng,M,Fleming,T,Robinson,M.et al.(2014).Global, regional, and national prevalence of overweight and obesity in children and adults during 1980-2013: a systematic analysis for the Global Burden of Disease study 2013 lancet.
- 2- Ogden C.,Carroll, M.,KTL,B&Flegal,K.(2014) . prevalence of Childhood and Adult in Obesity in the United States,2011-2012, The Journal of the American Medical Association. 311(8). Available at : <http://jama.jamanetwork.com/articale.aspx?articleid=1832542>- Chaloupk,F.Powell,L.&chiriqui, J(2011) . Sugar –Sweetened Beverages And Obesity : The Potential Impact Of Public Policies, journal Of Policy Analysis And Management ,30 , 645-646.
- 3- Malik ,V., Willett , HU. F., (2013) Global Obesity, trends, Risk Factors And Policy Implication, Nature Review Endocrinology, 9(1), :13-27.
- 4- Finkelstiea, E., Fibellom , I & Waage, G (20003) . The National Medical Spending Attributable Over weight and Obesity, How much , And who's paying's? Health Affairs, w3:219-226. Available <http://content.healthaffairs.org>.
- 5- Brownell, K.& Frieden, T.(2009). Ounces of Prevention , The Public Policy Case for Taxes on Sugared Beverage , :www.yalendedcenter.org/resources/uploada/doc
- 6- Nestle, M.(2012) . Fight the Flab Means. fight markers of fatty food , New Scienist. available at :<http://www.newscientist.com>
- 7- Spdar, C.& Eaton, J.(2014). The Food Lobby's War on a Soda, Tax , Why Burger King , Coca Cola , and Pepsi Co have jumped into the health reform fray. www.publicintegrity.org .
- 8- Giesen, J.C.A.H., Payne, H.R., Havermans, R.C. et al .(2011). Exploring How Calorie Information Taxes On High- Calorie Food Influence Lunch Decisions , the American Journal Of Clinical Nutrition, 93(4): 689-694. available at : <http://bit.ly//XWrQ3X>
- 9- Freebarin, J.(2011) . Policy Forum: Reforming The Health System, Taxation and Obesity, Australian Economic Review.
- 10- Mytton ,O., Clarke , D. & Rayner, M.(2012). Taxing Unhealthy Food And Drink To Improve Health , British Medical Journal.

ثالثاً: المصادر الالكترونية:

- 1- <http://ssrn.com>
- 2-<http://books.google.a/books lab out /Food Fight.htm>.
- 3-<http://www.who.int>.
- 4-www.JPuthealth.oxfordJournal.org/content/early
- 5-www.almohasben.com
- 6-www.albankaldawli.org
- 7-www.alithad.ac
- 8-www.alhayat.com
- 9-<http://annabaa.org/arabic/health>

- 10-[http://www.sotaliraq.com/printfriendly-articles.php?id=102479.](http://www.sotaliraq.com/printfriendly-articles.php?id=102479)
- 11-<http://www.spiegel.de/international/europe/battling-the-couch-potatoes-hungary-introduces-fat-tax-a-783862.html>
- 12-<http://www.win.niddk.nih.gov/statistics>
- 13-www.iea.org.uk
- 14-www.publicintegrity.org
- 15-[www.ageconsearch.umn.edu/bitstream](http://ageconsearch.umn.edu/bitstream)
- 16-<https://www.ncbi.nlm.nih.gov>
- 17-<http://user37685.vs.easily.co.uk/wp/wp-content/uploads/2013/10/mytton2012.pdf>
- 18-<http://www.commed.vcu.edu/Chronic Disease/Obesity/2013/bmjFoodTaxes.pdf>